



جامعة قاصدي مباح - ورقة

كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم الحقوق

الإجابة النموذجية للرقابة العادية لمقياس المنهجية القانونية مستوى الثانية ليسانس

تبيين صحة ما يلي، مع المناقشة

رغم التمايز الذي بين الشريعتين القانونيتين الجرمانية اللاتينية والانجلوساكسونية، إلا أنهما يتفقان في المنهجية القانونية. خطأ إذا أن منهجية البحث القانوني تختلف بين الشريعتين فيما يلي:

من حيث الشكل: البحوث في الشريعة الجرمانية اللاتينية تهتم كثيرا بشكل عرض البحث، وخاصة التصاميم والخطط، وقد وصلت الى حد تفير نماذج للتصاميم. أن

كما أنها من حيث الشكل كذلك تهتم بالعرض الثنائي للأفكار، وتمتد هذه الثنائية الى كامل تفرعات الخطة، واستثناء قد تأتي ثلاثية في بعض النماذج فقط، كالدراسات الزمنية، خلافا للبحوث في الشريعة الانجلوساكسونية، التي لا تعر اهتماما أبدا لشكل التصميم، ولا للثنائية، وقد لا يفرع البحث أصلا، كما قد يأتي في كثر من ثلاثة فصول أو ثلاثة مباحث. أن

من حيث الموضوع: البحوث القانونية الجرمانية اللاتينية تهتم بطرح الدراسة، أو ما يسمى بالمقاربة، ولكل دراسة تمط معين من اطرح يتلاءم مع تصميم معين. أما الانجلوساكسونية فلا تهتم بذلك، قد ينطلق البحث الواحد من عدة طروحات، المهم معالجة الاشكالية. أن في المعالجة تهتم اللاتينية بترتيب معين وفقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية لها، أما الانجلوساكسونية فتقدم دائما السابقة اقضائية في الاستدلال في المعالجة. أن

إن أهمية المنهجية في البحث العلمي القانوني، جعلت معاهد الحقوق تدرسها كفرع حديث من فروع القانون. خطأ

المنهجية القانونية هي مقياس مرتبط بمختلف فروع القانون، لكنها مستقلة عنها، وذلك باعتبار أن: المنهجية القانونية مختلفة عن الدروس القانونية النظرية: إذ أنها ليست بتعميق للمحاضرات النظرية لأي فرع من القانون، كما أنها لا تتعلق بفرع واحد فقط، بل تخدمها كلها. 1،5 ن

المنهجية القانونية مختلفة عن الدروس القانونية التطبيقية: أي ليست تطبيق لفرع قانوني معين، ولا ترتبط بحصة الاعمال الموجهة فقط، بل حتى للمحاضرات. أي أنها لخدمة التفكير القانوني بفرورعه. 1،5 ن

إن التعامل مع المصادر في البحث القانوني يقتصر على الاقتباس الحرفي منها لتكوين طرح خاص لمعالجة الاشكالية. خطأ

إن البحث في المصادر لا يعني إعادة نسخها، بل معالجتها تحتاج الى فهم الافكار التي توردها لتكوين طرح حول الاشكال. أما الاقتباس الحرفي فنحتاج اليه في حالات ضيقة، كإيراد التعاريف أو الاحصائيات، المواد القانونية وبعض أجزاء الاجتهاد. أن ويكون البحث في المصادر بالشكل التالي: البحث عن فهم للمصطلحات المحددة مسبقا، ومحاولة تعميمها.

البحث عن المعلومة لا عن الفقرات والنصوص. وتوضيفها في تكوين طرحك (ما يؤكد أو ما يفنده، أو على الاقل ما يصفه ويعمقه). أن البحث عن ما يتصل بموضوعك، بل فكرتك، الموضوع كل الموضوع لا شي غير الموضوع. أن

أما نوع المعلومة؛ افكار بالاولى، مواقف وفهوم فقهية، تعاريف، أركان أن



تتوقف نوعية عناوين الدراسة القانونية على نوعية المصادر المقتبسة منها. خطأ

العنوان الحقيقي في البحث القانوني، يستخلص من الرأي الشخصي للباحث الذي كونه من المعالجة القانونية، وتكون هذه بالشكل التالي:

شكل المعالجة: أي كيفية البحث في المصادر، ويكون بالترتيب التالي: النص ثم الاجتهاد (دستوري أو قضائي)، ثم الفقه، ثم الفقه، بعده

التطبيق، واخيرا الرأي الشخصي من كيفية تناول المصادر السابقة للفكرة. 2ن

أما كيفية المعالجة: فتكون من خلال استعراض ما يلي : الرأي المؤيد للطرح، والرأي المناقض للطرح. ومن مقابلتهما يستخلص الراي الشخصي.

والعنوان في الاخير هو عبارة عن تلخيص للرأي الشخصي المكون. 2ن

اقترح نودجا لتصميم بتقسيميه للموضوع التالي:

الاختصاص الرقابي لمجلس الامة:

يتلاءم الموضوع مع النماذج الموضوعية، 1ن والنموذج الامثل: الجانب النظري (التنظيم النصي) لرقابة مجلس الامة 1ن

الجانب العملي (في التطبيق) لرقابة مجلس الامة 1ن

السلطة الوطنية العليا لمراقبة الانتخابات:

يتلاءم الموضوع مع النماذج الموضوعية، والنموذج الامثل المؤسساتي 1ن: الجانب العضوي (الهيكل) السلطة الوطنية العليا لمراقبة الانتخابات 1ن

الجانب الوظيفي (الوظيفة) السلطة الوطنية العليا لمراقبة الانتخابات 1ن

مبدأ الفصل بين السلطات:

يتلاءم الموضوع مع النماذج الموضوعية، 1ن والنموذج الامثل: المبدأ: الفصل بين السلطات 1ن

الحدود: التعاون بين السلطات 1ن

حسن النية والعقد:

يتلاءم الموضوع مع النماذج الشكلية، والنموذج الامثل الخطة الزمنية المرحلية 1ن: حسن النية في ابرام العقد 1ن

حسن النية في تنفيذ العقد 1ن

نقطتان للتنظيم